

تعزيز نظام حماية الطفل في لبنان: تحديات وفرص

والخدمات التي تقدمها المنظمات غير الحكومية والوكالات الحكومية. كما يدعو تحليل المسارات الثلاثة الجهات المعنية إلى إعادة تقييم مقارنة النظام الوطني لحماية الطفل، ومكوناته الأساسية.

وأشار التقرير الى انه لا بد من اتخاذ قرارات أساسية في لبنان من أجل تطوير نظام حماية للطفل يكون شاملاً ومنسجماً، يعمل بشكل فعال وتنظر إليه الأسر على أنه مناسب ومرتبطة بالواقع المحلي. وقد وجدت الدراسة أن المشاركين



البلد

لا بد من اتخاذ قرارات أساسية في لبنان من أجل تطوير نظام حماية للطفل

الأطفال الذين يواجهون العنف يعيشون آثاراً سلبية على صحتهم الجسدية

يشعرون بشكل واضح أنه لا بد من دمج الاستراتيجيات المختلفة المستخدمة لحماية الأطفال. فمن جهة، ما زال التدخل من خلال ديناميكيات الجماعة والوساطة الأسرية عنصرين ملازمين لنظام حماية الطفل في حين أن نظام الاستجابة القانونية يقدم تدابير خاصة لأولئك الذين هم عرضة لأعلى مستوى من المخاطر.

والنفسية، وهم ضحايا مجتمع يهملهم على عدة مستويات. وأمّلت أن تكون هذه الدراسة الحجر الأساس لإصلاحات مستدامة، مشيرة الى أن منظمة اليونيسف ستكرس جهودها كاملة لمواكبة هذا العمل الإصلاحي.

يعرض التقرير ثلاثة مسارات أساسية لمواجهة قضايا حماية الطفل في لبنان: الآليات والممارسات الاجتماعية والثقافية والدينية التي تستخدمها الأسر والمجتمعات المحلية، وألية حماية الطفل المنظمة بموجب القانون 422،

الدولية كمنظمة الأمم المتحدة للطفولة اليونيسف والسلطات الحكومية كالمجلس الأعلى للطفولة التي تقدم خبراتها التقنية والميدانية في هذه البحوث".

وبدورها أكدت لوريني ان إنتهاكات حق الطفل في الحماية يشكل خطراً على نطاق واسع وعدم التبليغ عن حالات سوء الإساءة يشكل عائقاً على بقاء الطفل ونموه. وشددت على أن الأطفال الذين يواجهون العنف، الإستغلال، الإساءة، والإهمال يعيشون آثاراً سلبية جداً على صحتهم الجسدية

سياق واضح كفيل بصره كافة المبادرات الخاصة بهذا الشأن في بوتقة تشاركية منسجمة تؤسس لنظام حماية أكثر فعالية في خدمة الاطفال في لبنان.

وشدد شوير على أن مساهمة المدرسة اللبنانية للتدريب في هذا المشروع البحثي تمثل حالة نموذجية في هذه المرحلة. وتابع "هذا أسلوبنا، نحن الأكاديميين، في تسخير إمكانياتنا المتواضعة في خدمة المجتمع من خلال نهجنا، ألا وهو نهج الباحث، إن هذا العمل لا يتم دون دمج الجهود بين المنظمات

أطلقت منظمة اليونيسف بالتعاون مع وزارة الشؤون الإجتماعية، المجلس الأعلى للطفولة، وجامعة القديس يوسف دراسة "تعزيز نظام حماية الطفل في لبنان: تحديات وفرص". سعت هذه الدراسة إلى تحديد وتحليل دور الآليات المنظمة المعتمدة لحماية الطفل على المستوى المحلي وسير عملها بموجب القانون رقم 422 ضمن الإطار الوطني الأوسع لحماية الطفل في لبنان. ولهذه الغاية، دقت الدراسة في أسس النظام الرسمي لحماية الطفل، بما يشمل تحليل التأثيرات والعوامل البيئية الحالية، الاقتصادية، والدينية، والسياسية، والثقافية، التي يتناولها النظام. ولا بد من التركيز على كون التقرير يهدف الى تقديم الأدلة اللازمة لعملية منهجية تسعى إلى تعزيز النظام وإصلاحه على حدّ سواء.

صدي البلد

نطاق حماية الطفل بالإضافة إلى المؤسسات الإعلامية.

خطر على نطاق واسع

أشار عصمت الى ان "الدراسة بتسريحها الدقيق، ونتاجها وتوصياتها الواعدة تدفعنا مرة أخرى الى التأكيد على انها اداة للشؤون الاجتماعية تنظر الى ما بعد الدراسة، وتضع التوصيات نصب عينيها وهي عازمة على المتابعة مع كافة الشركاء، وتدعو الجميع الى اعتماد لغة واحدة لقراءة نتائج الدراسة وتوصياتها ضمن

حضر حفل اطلاق الدراسة الدكتور بشير عصمت ممثلاً وزير الشؤون الإجتماعية وائل أبو فاعور، والبروفسور ميشال شوير ممثلاً رئيس جامعة القديس يوسف، السيدة ماريز طنوس مديرة المدرسة اللبنانية للتدريب الإجتماعي والسيدة أنا ماري لوريني ممثلة اليونيسف في لبنان. كما حضر الحفل ممثلون عن وزارة الشؤون الإجتماعية والوزارات والإدارات الحكومية المعنية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية وفاعليات المجتمع المدني الناشطة في